المملكة المغربية
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في : 24 رمضان 1432
الموافق لـ : 25 غشت 2011

منشور رقم 8/2011

إلى

السيدين وزيري الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

والمندوبين السامين والمندوب العام

والمندوب الوزاري

الموضوع : تفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات .

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

وبعد، فقد نص الدستور الجديد للمملكة، في تصديره وفي عدد من فصوله، على تقوية مؤسسات دولة حديثة مرتكزاتها تعزيز آليات الحكامة الجيدة، ومحاربة الفساد، وتنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة في الولوج إليها؛ كما أفرد باب كاملا (الباب الثاني عشر) لمبادئ الحكامة الجيدة التي تستدعي، بكل تأكيد، خضوع جميع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية ، وكذا تقديمها للحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، وخضوعها في هذا الشأن للمراقبة والتقييم .

وفي هذا الإطار، تعتبر المفتشيات العامة للوزارات أداة أساسية للمراقبة الداخلية. وقد تم بموجب المرسوم رقم 2.11.112 الصادر في 20 من رجب 1432 (23 يونيه 2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5960 بتاريخ 14 يوليوز 2011 ، تحديد الاختصاصات الموكولة إليها، والقواعد المؤطرة لسير أشغالها وضبط شروط وكيفية وممارسة مهام التفتيش .

وفي هذا الصدد، فقد أصبحت هذه المفتشيات مطالبة بتولي مهام المراقبة والتدقيق وتقييم النتائج، فضلا عن القيام بمهمة التنسيق والتواصل والتتبع مع مؤسسة الوسيط، والتعاون مع كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة .

وزارة الدولة المكلفة بتحديث
الإدارات العامة
مكتب الضبط
تاريخ الوصول
2011 غشت 29
719

ومما لا شك فيه أن إرساء مهام التفتيش على أسس واضحة ستجعل الهيئات المكلفة بها أكثر فاعلية في مراقبة الأداء الإداري والتدبير المالي، وفي إدراج بُعدي التدقيق والتقييم بشكل متلازم في أسلوب عملها، وذلك بغاية تقويم وإصلاح أداء وسير المرافق العمومية ، وتحقيق المصلحة العامة عبر تقويم مخططات وبرامج العمل القطاعية وتصحيحها، والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام .

كما أن إنجاح المهام المسندة للمفتشيات العامة رهين باختيار الموارد البشرية المؤهلة للعمل بها، والتي يتعين أن تتوفر على الخبرة والكفاءة الضروريتين لممارسة مهام تقتضي الجمع بين تقنيات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي وآليات المراقبة والتقويم والتفتيش من جهة، وبتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل من جهة أخرى .

ووفق ما يقتضيه المرسوم، يتعين على المفتشيات العامة للوزارات إعداد برنامج سنوي لعمليات التفتيش التي يجب القيام بها بتكليف من الوزراء في إطار ممنهج ، إلى جانب المراقبة المباغتة التي تصدر بشأنها تعليمات لإنجازها، على أن يتم تضمين نتائج التفتيش والبحث في تقارير ترفع إلى الوزراء المعنيين بعد الانتهاء من تجميع أجوبة المصالح المعنية وإبداء الملاحظات بشأنها، بالإضافة إلى إعداد تقرير سنوي حول القضايا المعروضة عليها من لدن مؤسسة الوسيط .

وعليه، أهيب بكم أن تولوا بالغ اهتمامكم ووافر عنايتكم لتفعيل المقتضيات التنظيمية الجديدة في شأن المفتشيات العامة للوزارات، وبمنحها الوسائل الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بمهامها على الوجه المطلوب، من خلال السهر على إشاعة ثقافة جديدة للمساءلة قوامها احترام القانون والشفافية والنزاهة والتفاني في خدمة الصالح العام، حتى تسود بكل مستويات الإدارة روح المسؤولية والانضباط والجدية ، ويتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتباشر قضايا المرتفقين وعامة المواطنين بكل ما يتطلبه الأمر من فعالية ونجاعة .

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عباس الفاسي